معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 15/ العدد 2 (ديسمبر 2020): ص.ص:94- 117

تشخيص درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية الحالية - دراسة في الواقع والحلول المقترحة-

Diagnosis of the degree of exposure of the Algerian economy in light of the current oil crisis - a study in fact and the proposed solutions

سليمان زواري فرحات[1]* عبد الباسط عبد الصمد علية[2]
[1]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة- الجزائر
Slimanezouari@gmail.com
[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-- ميلة- الجزائر
Bassetalia2@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/15؛ تاريخ القبول: 2020/05/11؛ تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

جاءت الدراسة للتطرق لإشكالية مهمة يعانيها الاقتصاد الوطني منذ عقود طويلة، وبرزت أكثر في ظل الظروف الراهنة وما خلفته الأزمة النفطية من تداعيات على مختلف مؤشرات الاقتصادية الكلية؛ غير أن هذه الدراسة يتم التركيز فيها على تبعية الاقتصاد الوطني من منظور التبادل التجاري الخارجي، والتي تم الاعتماد فيها على تحليل بيانات الميزان التجاري وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي، وبعد ذلك تشخيص عراقيل الاقتصاد الوطني في هذا المجال، والخروج فيما بعد ببعض الحلول المقترحة والتي من الممكن أن تخفف من درجة الانكشاف الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: درجة الانكشاف الاقتصادي؛ الأزمة النفطية الحالية؛ الميزان التجاري؛ الصادرات غير النفطية.

Abstract:

This study focuses on the dependence of the national economy on

* المؤلف المرسل.

the external trade exchange perspective, which has been adopted. Analyzing the balance of trade data and measuring the degree of economic exposure, and then identifying the obstacles of the national economy in this area, and then come up with some of the proposed solutions, which may reduce the degree of economic exposure.

Keywords: economic vulnerability; current oil crisis; trade balance; non-oil exports.

المقدمة:

إن دراسة الواقع الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الراهنة، لا يمكن أن يكون خارج الأزمة النفطية الحالية، حيث أصبحت هذه الأخيرة الحدث البارز على جميع المستويات، كما أن الأزمة النفطية انعكاساتها كانت سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن ما يهم في هذه الدراسة هو التطرق إلى الاقتصاد الوطني من زاوية التجارة الخارجية وانكشاف الاقتصاد الجزائري على الخارج، وذلك من خلال تحليل معطيات الميزان التجاري من جانبي الصادرات والواردات، ومن ثم الوقوف على درجة الانكشاف، وتوضيح معوقات وأسباب ذلك الانكشاف، وبعدها الخروج ببعض الحلول المقترحة.

إشكالية الدراسة: مما سبق طرحه، يمكن صياغة اشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط ؟ وما هيأهم الحلول المقترحة للمعالجة ذلك الانكشاف ؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية، يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي إنعكاسات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري ؟
- هل تعتبر درجة الإنكشاف الاقتصادي في الجزائر العامل الأساسي لبروز الأزمة النفطية الحالية؟
- ما هي الآليات والحلول المقترحة لمواجهة عجز الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في ظل الأزمات النفطية ؟

فرضيات الدراسة: من أجل الاجابة على اشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- لاشك بأن تراجع أسعار النفط تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي ككل طالما أن

الصادرات النفطية تستحوذ على جل صادرات الاقتصاد الوطني في مقابل الارتفاع المستمر لفاتورة الواردات.

- في ظل النشاط الاقتصادي الذي لا يعتمد على تنويع مصادر دخله فمن الطبيعي أن تكون درجة الانفتاح الاقتصادي عاملا أساسيا في بروز الازمة النفطية .

- يعتبر التنويع الاقتصادي والآليات الداعمة لهذا التوجه من أبرز الحلول لمجابهة تقلبات أسعار النفط في مقابل العمل على تخفيض فاتورة الواردات.

تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية على النحو الآتي:

أولا: الأزمة النفطية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: تحليل وتقييم درجة الإنكشاف الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الحالي.

ثالثا: الحلول المقترحة لمواجهة عجز الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في ظل الأزمات النفطية.

1. الأزمة النفطية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

يتم التطرق إلى الأزمة النفطية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني بدءا بتشخيص الأزمة النفطية ومن ثم توضيح تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري.

1.1. الأزمة النفطية الحالية: يجب الاتفاق على أن مصطلح "الأزمة النفطية" هو في الحقيقة يخص الدول المنتجة والمصدرة للنفط أكثر من أي دولة أخرى، وهو أمر طبيعي بحكم أن الدول النفطية هي التي تدخل في أزمة لاعتماد اقتصادياتها بدرجة كبيرة على انتاج النفط وصادراته.

يقصد بالأزمة النفطية، دخول الاقتصاديات التي تعتمد على النفط في حالة اقتصادية حرجة، نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية عن المستويات المحققة فيما سبق، أو نتيجة الاضرار بقطاع النفطي لأي سب من الأسباب، مما يستوجب ايجاد حلول لتفادي تلك الأزمة، هذه الحلول تكون ذات بعدين، الأولى حلول قصيرة المدى (آنية) والثانية حلول على المدى المتوسط والطويل.

إن الخصائص الأساسية للأزمة النفطية أو أي أزمة أخرى عموماً، يمكن حصرها في

النقاط الموالية[1]:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها، حيث إن المعلومات عنها نادرة والرؤية غير واضحة، حيث تكثر الاشاعات وتتداخل الأخبار ويصبح من الصعب تحديد المعلومة الصحيحة من الخبر الزائف، الأمر الذي يطرح نوعا من الشك والارتياب في الخيارات المطروحة، ويضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة[2].
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

- تتطلب الأزمة معالجة خاصة، وإمكانيات ضخمة[3].
- تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتها أو لحسمها[4]، فضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ[5].

تشكل تهديدا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام، وتؤدي إلى حالة من القلق والتوتر[6].

(1) مريم الشريف جحنيط، علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية، ملتقى الدولي الأول حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص5.

(2) محمد زرمان، ورقة بحثية بعنوان: الإعلام والأزمات (قراءة في الإطار المفاهيمي)، مؤتمر دولي حول الإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة، إمارة الشارقة، 14-15 ديسمبر 2010، ص06.

(3) رهام راسم عودة، رسالة ماجستير بعنوان : واقع إدارة الأزمات في المؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية)، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 11.

(4) نفس المرجع والصفحة سابقا.

(5)عليوة السيد، إدارة الوقت و الإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص81-82.

(6)كمال رزيق وحسن توفيق، ورقة بحثية بعنوان : الجوانب النظرية للازمة المالية، المؤتمر العلمي =

إن الأزمة النفطية الحالية هي في الحقيقة أزمة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على ما كانت عليه بداية هذه الألفية وبمعدلات كبيرة. ومن أجل توضيح تراجع أسعار النفط ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة نفطية (أزمة مالية)، يتم عرض تطور أسعار النفط الخام الجزائري خلال الفترة (2000 إلى 2016).

الشكل رقم (1): تطور أسعار النفط الجزائري "Saharan Blend" للفترة (2000 إلى 2016)الوحدة: (دولار للبرميل)

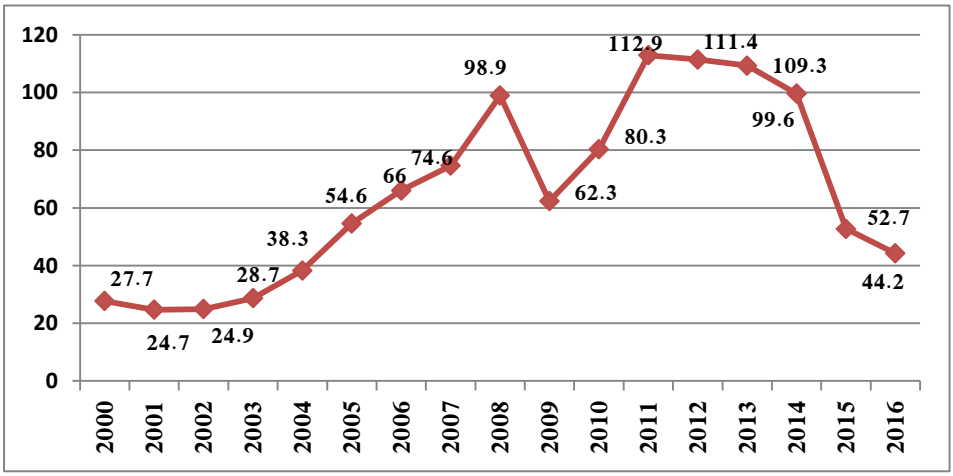

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا:

-OPEC, AnnualStatistical Bulletin 2010/2011, p 82.

-OPEC, AnnualStatistical Bulletin 2016, p 86.-

- OPEC, AnnualStatistical Bulletin 2017, p 98.

يوضح الشكل أعلاه تقلبات أسعار النفط الجزائري "صحاري بلاند" بين الارتفاع والانخفاض، حيث نلاحظ أن السعر ارتفاع من 27.7 دولار للبرميل عام 2000 ليصل إلى حوالي 113 دولار للبرميل عام 2011 وهي أعلى سعر محقق؛ أي تضاعف السعر بأربعة أضعاف عن ما كان عليه عام 2000، ويعود سبب الارتفاع هذا لعدة عوامل، ولعل أهم العوامل المسببة لهذا الارتفاع وهو ازدياد الطلب العالمي على النفط خصوصا الدول

=

الدولي السابع حول : تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (تحديات- الفرص- الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص 05 .

الناشئة على رأسها الصين، اضافة إلى ارتفاع طلب الدول المنتجة لتلبية احتياجاتها المحلية من الكهرباء، وكما أن الاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط (العراق ليبيا وغيرهما) التي أدت إلى التخوف من المعروض النفطي وخلق اضطراب في أسواق النفط العالمية وغيرها من العوامل.

إن الوضع السابق لم يستمر حيث بدأت تظهر بوادر حدوث أزمة نفطية بعد عام 2011، أين أخذ منحى أسعار النفط في أخذ الاتجاه التنازلي، ليحقق بعد ذلك برميل النفط الجزائري مستويات أسعار النفط المحققة قبل عام 2005، وبسبة انخفاض قدرت 60% وهذا عند مقارنة عام 2016 بعام العام 2011، وعوامل انخفاض أسعار النفط خلال المحققة ابتداءً من عام 2014 يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1.1.1. عوامل متعلقة بالطلب: وهي:

ركود في أوروبا ومناطق أخرى من العالم.
تراجع الاقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي.
ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة.
ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2.1.1. عوامل متعلقة بالعرض: وتتمثل فيما يلي:

ارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا (انتاج الولايات المتحدة وحدها من النفط الصخري إلى زيادة مقدارها أربعة ملايين برميل يومياً من النفط منذ عام 2008.

وجود مناطق مضطربة سياسيا كالعراق وليبيا مازالت تسعى لرفع انتاجها من النفط،

(1) خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، أغسطس 2015، ص ص: 4-7.

حيث تضاعف الانتاج الليبي منذ شهر جوان 2014 ثلاثة أضعاف تقريباً[1].

تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

3.1.1. قناة التوقعات المستقبلية: تتمثل في شأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن، فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسية النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ بداية الأزمة المالية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم، كمنطقة اليورو واليابان، فإن ذلك يؤدي لأمرين؛ أحدهما تغير الوجهة الاستثمارية لرؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها، والآخر هو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة أوروبا واليابان.

4.1.1. العوامل السلوكية والنفسية: هي مجموعة العوامل تتعلق بسلوك المنتجين والمستهلكين والمضاربين، وقراراتهم بخصوص الانتاج والبيع والشراء عقود النفط في السوق العالمية[2].

5.1.1.العوامل الجيوسياسية: تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة.

2.1. انعكاسات أزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري: إن انخفاض سعر برميل النفط يؤدي إلى تراجع الايرادات النفطية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتحريك عملية التنمية الاقتصادية، كما أن هذا الانخفاض له تأثيرات مباشرة على أهم مؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، والتي سجلت تراجع على مستوى أهم المؤشرات

(1)اتحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع أسعار النفط، العدد رقم 135، مجلة مصارف، فبراير 2015، ص9.

(2)المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة ؟، دوحة، فبراير 2015، ص 4.

الكلية للاقتصاد خلال فترة الأزمة النفطية (2014 إلى 2016)، وهذه التأثير يمكن توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014 إلى 2016)

البيـــان	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	214.1	165.1	161.1
رصيد الميزان التجاري (%)	9.27-	27.47-	26.22-
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار)	1257.3-	2553.2-	-
احتياطات الصرف الاجنبي (مليار دولار)	178.9	144.1	-
رصيد صندوق ضبط الايرادات (مليار دينار)	5284.8	4429.3-	-

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص ص:159- 169.
-Banque D'Algérie, Rapport 2014 Evolution Economique et Monetaire En Algerie, Juillet 2015, pp : 66-156.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017, op cit, p 17.

يوضح الجدول (1) تراجع مؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ أن حجم قيمة الناتج المحلي الاجمالي تراجع خلال عام 2016 بما نسبته 25% مقارنة بعام 2014 أي انخفض بما قيمته 53 مليار دولار وانخفاض كبير يعكس التأثير الكبير للنفط على الناتج المحلي، كما أنه يعكس تابعية الاقتصاد الوطني ونموها بقطاع النفطي. كما أن رصيد الميزان التجاري أخذ نفس الاتجاه التنازلي، حيث حقق الميزان التجاري رصيد سالب لجميع سنوات الأزمة النفطية، بل تضاعف هذا الرصيد السالب إلى حوالي ثلاثة أضعاف مقارنة هذا عند مقارنة عام 2014 بعام 2016، إن هذه الأرصدة السالبة تعتبر مؤشر خطير تؤدي لأثر أخرى جانبية كاهتلاك احتياطات الصرف الأجنبي وتنفيذ عديد من التدابير فيما يخص سعر الصرف الدينار (بتخفيضه) وكبح الاستيراد وترشيد النفقات وغيرها من التدابير.

إن التأثيرات السلبية لتراجع أسعار النفط، امتدت كذلك للمالية العامة وهو ما نلاحظه فيما يخص تراجع رصيد الموازنة العامة للدولة لعام 2015 مقارنة بعام 2014 وبما قيمته 1295.9 مليار دينار؛ أي نسبة تراجع 103%، إن الرصيد السالب والكبير

لكل من الميزان التجاري (عدم تحقيق فائض مالي) والموازنة العامة (تغطية العجز الموازني) كان لها التأثير المباشر في تراجع رصيد صندوق ضبط الايرادات المكلف بتغطية أي عجز موازني، حيث تراجع رصيده لعام 2015 مقارنة بعام 2014 بما قيمته 855.5 مليار دينار وبنسبة 16%.

إن أي انخفاض في سعر النفط يؤدي مباشرة لتراجع الإيرادات النفطية، وعلى اعتبار الايرادات النفطية مقومة بالدولار الأمريكي، فإنه من المنطقي أن يكون هناك تراجع في حصيلة احتياطات الصرف الأجنبي التي يديرها البنك المركزي (بنك الجزائر)، فامتلاك هذا الاخير لرصيد معتبر من احتياطات الصرف الأجنبي يساعده من التحكم في السياسة النقدية ومن تغطية فاتورة الاستيراد لفترة زمنية تطمئن صناعي القرار في البلاد. غير أن ما حدث خلال عامين فقط (2014 و 2015) هو استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي بما قيمته 34.8 مليار دولار؛ أي نسبة انخفاض في احتياطات الصرف 19.5%، وهي نسبة مرتفعة قد تؤدي إلى اهتلاك تلك الاحتياطات إذا ما استمر انخفاض أسعار النفط لمدة أطول، وهو ما يحدث خلل لدى البنك المركزي في ضبط سياسته النقدية ومن ثم يكون له تأثير على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

2. تحليل وتقييم درجة الإنكشاف الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الحالية:

قبل التعرض لموضوع الانكشاف الاقتصادي وتطبيقه على الاقتصاد الوطني، كان لا بد من التطرق إلى تطور الميزان التجاري الجزائري، والذي من خلاله يمكن حساب درجة الانكشاف الاقتصادي خلال فترة دراسة المحددة، والتي يتم أخذ فترتين، الأولى قبل حدوث الأزمة النفطية والثانية خلال سنوات الأزمة النفطية.

1.2. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010 إلى 2016): شهد ميزان التجاري الجزائري موجة من الانخفاض والارتفاع، وهو ما عبر عليه رصيد الميزان التجاري نهاية كل سنة، كل هذا كان نتيجة لتقلبات حصيلة الايرادات من ناحية ومن استقرار شبه نسبي بالنسبة لفاتورة الواردات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 إلى 2016) الوحدة: (مليار دولار)

البيـــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.31
صادرات المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.92
الواردات	38.88	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.44
الرصيد	12.14	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08-	20.13

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 169.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 252.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، سبتمبر 2017، ص 15.

(*): صادرات المحروقات يدخل ضمنها الغاز الطبيعي.

يتضح من الجدول (2) ما يلي:

1.1.2.تطور الإيرادات: شهد ارتفاع في قيمتها خلال الفترة (2010 إلى 2013)؛ أي قبل تراجع أسعار النفط، وبعد عام 2013 تراجعت حصيلة الايرادات (الصادرات) إلى أن وصلت 29.3 مليار دولار عام 2016 بعدما كانت 57 مليار دولار عام 2010؛ أي بتراجع حوالي النصف (48.6%). إن تراجع حصيلة الايرادات يعود إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أكدته حصيلة صادرات المحروقات (أغلبها من النفط) إلى إجمالي الصادرات، والتي تراوحت نسبتها ما بين 98% و 95%، فكل تراجع في حصيلة صادرات المحروقات نتيجة أي عامل من العوامل التي تضر بقطاع المحروقات، يكون له التأثير المباشر على الحصيلة الاجمالية للصادرات، وهو يحدث حاليا نتيجة تراجع أسعار النفط من جهة وتخفيض كمية الانتاج النفطي (اجتماعات أوبك) من ناحية أخرى.

أدت أزمة النفطية إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في عام 2015 مقارنة بتلك المسجلة لعام 2014، علماً أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضاً طفيفاً (-0.3%).

إن تراجع الصادرات من المحروقات 58.46 مليار دولار في عام 2014 (31.88 مليار دولار في السداسي الأول و 26.58 مليار دولار في السداسي الثاني) إلى 33.08 مليار دولار فقط عام 2015 (18.23 مليار دولار في السداسي الأول و 14.85 مليار دولار في السداسي الثاني)، وتجدر الإشارة أن قيمة الصادرات من المحروقات في السداسي الثاني من عام 2015 قلت عن تلك المسجلة خلال كل من الثلاثي الأول والثاني والثالث لعام 2014[1].

إن الملفت للانتباه هو تراجع نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال سنوات الأزمة النفطية على ما كانت عليه قبل ذلك، وهذا بحوالي درجتين، مما يعنى أن هناك ارتفاع في حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، والذي ساهمت فيه المواد النصف المصنعة من 660 مليون دولار عام 2010 إلى 1.17 مليار دولار و 1.11 مليار دولار وهذا لعامي 2014 و 2015 على توالي[2]. غير أنه تبقى الصادرات خارج المحروقات مستوياتها ضعيفة وبعيدة عن احتياجات الاقتصاد الوطني.

2.1.2. تطور الواردات: حجم الواردات في ارتفاع مستمر عام بعد عام وهذا يخص سنوات قبل حدوث الأزمة النفطية (2010 إلى 2014)، غير أنه في العموم تلك الارتفاعات لم تحدث الفارق الكبير في حجم فاتورة الاستيراد، حيث شهدت قيمة الواردات استقرار نسبي خلال الفترة (2011 إلى 2015)، أين تراوحت نسبة النمو السنوية ما بين 6% إلى 11%.

بعد مرور أكثر من 18 سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي عام 2009، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير عامي 2015 و 2016 بما قيمته 52.6 مليار دولار و 49.4 مليار دولار بعدما كانت 59.6 مليار دولار عام 2014.

إن الانخفاض في قيمة الواردات شمل جميع فئات المنتجات ولكن بمستويات مختلفة، حيث يوضح الملحق (1) التوزيع الهيكلي لمختلف فئات السلع المستوردة، ويتضح أن هناك أربعة فئات من أصل ثمانية تستحوذ على ما يقرب 85.5%من إجمالي السلع المستوردة لعام 2015، هذه السلع تتمثل في التجهيزات الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية. حيث ساهمت هذه الفئات السلع الأربعة في

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص **60**.
(2)المرجع السابق، ص 170.

خفض قيمة الواردات خلال عام 2015 بما نسبته 83%، ولتحليل أكثر نأخذ تلك الفئات الأربعة من السلع المستوردة فيما يلي[1]:

أ) التجهيزات الصناعية: تراجعت واردات من منتجات التجهيز الصناعي والتي تحتل المرتبة الأولى بما نسبته 31.1%إلى إجمالي الواردات، من 18.1 مليار دولار في 2014 إلى 16.3 مليار دولار في 2015، أي أن قيمة الانخفاض تقدر 1.83 مليار دولار وهي تمثل 24.9% من تراجع اجمالي الواردات من السلع، وهذا التراجع يعود بالأساس إلى تراجع الواردات من مركبات نقل الأشخاص والبضائع (- 817 مليون دولار).

ب) المنتجات نصف مصنعة: تحتل المرتبة الثانية وبما نسبته 21.8%من إجمالي الواردات، حيث تراجعت هذه السلع من 12.3 مليار دولار في 2014 إلى 11.48 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض تجاوز 819 مليون دولار وهذه القيمة تمثل 11.7% من الانخفاض في اجمالي الواردات.

ج) المنتجات الغذائية: تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 17% اجمالي الواردات، حيث تراجعت الواردات من المنتجات الغذائية من 10.5 مليار دولار في 2014 إلى 8.9 مليار دولار في 2015، وانخفاض هذه السلعة قدر بـ 22.8% من تراجع اجمالي الواردات، وتفسير هذا التراجع يعود أساساً إلى انخفاض مسحوق الحليب بما قيمته 874 مليون دولار.

د) المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية: نسبتها إلى إجمالي الواردات 15.7% وبها احتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغت واردات هذه السلعة 8.24 مليار دولار في 2015 مقابل 9.89 مليار دولار في 2014، أي بانخفاض تجاوز 1.65 مليار دولار وبما نسبته 23.5% اجمالي تراجع الواردات من السلع، وسبب الرئيس في تراجع هذه المنتجات يعود انخفاض واردات من السيارات السياحية (-997 مليون دولار)، وبدرجة أقل الواردات من الأدوية (-212 مليون دولار).

3.1.2. رصيد الميزان التجاري: حقق رصيد موجب في سنوات قبل حدوث الأزمة المالية، فحتى عام 2014 حقق رصيد موجب لكنه ضئيل مقارنة بعام 2013 وما سبقها،

(1) المرجع السابق، ص ص: 61-62.

وهذا راجع إلى إنخفاض حصيلة الصادرات لنفس العام، أما سنوات 2015 و 2016 فحقق الميزان التجاري رصيد سالب نتيجة تراجع حصيلة الصادرات بمعدلات أكبر من تراجع فاتورة الواردات، وهذا العجز لم يسجل منذ أكثر من 18 سنة من تحقيق فوائض متتالية.

2.2. تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر: يعكس مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي أهمية الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حجاته من سلع وخدمات، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

يتم احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة الآتية:

$$T = \{(X + M) / Y\} \times 100$$

حيث:

T:درجة الانكشاف الاقتصادي.X: قيمة الصادرات.

M:قيمة الواردات. Y: الناتج المحلي الإجمالي.

إذا تجاوزت هذه النسبة 40% يعتبر الاقتصاد منكشفاً، إن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد فالدول المتقدمة وبحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من انتاجها لأغراض التصدير بحكم طاقتها الانتاجية الكبيرة، كما أن اتساع قدراتها الانتاجية وزيادة انتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الانتاجية، وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تأتي من زيادة صادرات المواد الأولية، وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما أن ضعف قدراتها الانتاجية تؤدي إلى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ولذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية إلى

الناتج المحلي الإجمالي تؤشر في هذه الحالة ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة[1].

الجدول رقم (3): درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 إلى 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
الصادرات	4247.33	5308.39	5548.33	5144.43	4818.21	3455.04	29.05
صادرات المحروقات	4175.22	5218.97	5458.90	5061.25	4683.74	3306.94	18.63
الواردات	2892.93	3418.33	3998.36	4360.77	4799.35	5263.97	49.43
حجم التبادل التجاري	8726.72	9546.69	9505.2	9617.56	8719.01	8719.01	78.48
GDP الاسمي	11991.6	14588.6	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	161.10
نسبة الصادرات إلى GDP	35.4%	36.38%	34.23%	30.89%	27.94%	20.82%	18.03%
نسبة صادرات المحروقات إلىGDP	34.81%	35.77%	33.67%	30.39%	27.16%	19.93%	11.56%
نسبة الواردات إلىGDP	24.12%	23.43%	24.66%	26.16%	27.83%	31.72%	30.98%
درجة الانكشاف الاقتصادي	59.52%	59.81%	58.89%	57.08%	55.77%	52.54%	48.71%

(*): الوحدة بمليار دولار

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154- 169.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017, op cit, p 98.

يبين الجدول (3) ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة (2010 إلى 2016)

(1)سهام يوسف علي، الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية، مجلة جامعة سبها (البحثية والتطبيقية)، المجلد السابع، العدد الثاني، ليبيا، 2008، ص 41.

والتي تراوحت ما بين 49% إلى 60%، وهو ما يدل على ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التجارة الخارجية، كما يدل إلى ارتفاع حساسية الاقتصاد الوطني لتغيرات الخارجية. إن درجة الانكشاف الاقتصادي ساهمت فيه بشكل كبير جانب الصادرات وهذا قبل ظهور الأزمة النفطية (2010 إلى 2013) حيث تراوحت نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 31% و 36%، وسبب دلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع صادرات من المحروقات (أغلبها نفط) ونسبة صادرات من المحروقات إلى GDPتقريبا نفسها النسبة السابقة.

أما مرحلة الأزمة النفطية (2014 إلى 2016) وحتى الوقت الراهن، فإن درجة الانكشاف الاقتصادي ساهمت فيه بدرجة أكبر الواردات، حيث تراوحت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين 28% إلى 32%، في حين تراوحت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ما بين 28% إلى 18%.

عموما فإن الاقتصاد الوطني منكشف ومرتبط بمتغيرات التجارة الخارجية، فحتى فترة تراجع أسعار النفط والتي أدت إلى تراجع حجم الصادرات من المحروقات ومن ثم تراجع إجمالي الصادرات، والتي بدورها أدت إلى تراجع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن درجة الإنكشاف الاقتصادي كانت من المفروض أنها تتراجع غير أن واقع الاقتصاد الوطني أخذ عكس ذلك، حيث تم تعويض ذلك الانخفاض من خلال ارتفاع نسبة الواردات إلى النتاج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى بقاء درجة الانكشاف مرتفعة (تجاوزت 40%)، مما يعني أن درجة الانكشاف الاقتصادي تعود بالأساس إلى محدودية القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، بحيث انعكس ذلك في زيادة الواردات لسد العجز في الانتاج المحلي من السلع والخدمات.

إن هذا الانكشاف والذي كان سببه اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط سواء في الانتاج أو في التصدير، جعلت الاقتصاد يعتمد عليه حتى في فترة تراجع أسعار النفط، بمعنى أن الانتاج المحلي لم يستطع تغطية السلع المستوردة ، أي بقاء مستوى الاستيراد شبه ثابت مع تقلبات في مستويات الصادرات، وهو ما يحدث عجز في الميزان التجاري وما ينجر عليه من انعكاسات أخرى سلبية من تراجع احتياطات الصرف وغيرها. إن كل هذا يجعل ضرورة ايجاد حلول بديلة للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات بغرض التقليل من درجة الانكشاف الاقتصادي.

إن ما يجب الوقوف عليه أن ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي تعتبر أمر سلبي لاقتصاديات غير المنتجة،أما الاقتصاديات المنتجة فهو أمر عادي، نظرا لما يتميز به ذلك الاقتصاد من قاعدة انتاجية والتي تحتاج إلى مواد وسلع وسطية لإنتاج منتوج تام الصنع، أي أن حجم الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى لو ارتفع فهي تدخل في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، عكس الدول غير المنتجة (الدول الريعية) والتي تستورد منتجات تامة الصنع موجه مباشرة للاستهلاك.

3. الحلول المقترحة لمواجهة عجز الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في ظل الأزمات النفطية:

مما سبق طرحه فإن جل الصادرات تعتبر من النفط ومشتقاته، وعليه فإن تنويع الصادرات يعتبر أمر ضروري من أجل التصدي لظروف الخارجية وانكشاف الاقتصاد الجزائري. إن هذا لا يكون إلا من خلال زيادة نسبة الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال التغلب على العراقيل التي تواجه صادرات السلع غير النفطية من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بدعم وترقية الصادرات غير النفطية، ومن أجل الوقوف على ذلك يتم توضيح أهم العراقيل التي التواجه الصادرات غير النفطية، واجراءات والحلول الكفيلة لتصدي لتلك العراقيل.

1.3. عراقيل الصادرات غير النفطية: للوقوف على هذه العراقيل، يتم حصرها في جانبي الطلب والعرض على السلع غير النفطية، فعند التطرق إلى جانب الطلب فإن هذا الأمر يتعلق بتلك العراقيل التي تواجه المنتوج المحلي في الأسواق الخارجية، أما جانب العرض فإن الأمر يتعلق بتلك العراقيل على مستوى الأسواق المحلية.

1.1.3. العراقيل المتعلقة بجانب الطلب الخارجي: تتمحور هذه العراقيل في نقطتين رئيسيتين وهما[1]:

(1) قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2014/2013، ص ص: 136-141.

أ) القيود الحمائية: تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية ومالها من تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية –حماية غير تعريفية- والتي أصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في ظل استخدامها من طرف الشركاء التجاريين الرئيسين للجزائر، ومن هذه القيود ومعايير الفنية نجد معايير المتعلقة بالبيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية.

ب) تحديات المنافسة الخارجية: إن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعاني منها الصادرات غير النفطية خصوصا الصادرات الزراعية عند محاولتها دخول الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتي خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في تلك الأسواق بين المنتجات الجزائرية والمنتجات المماثلة لها في تلك الدولوهذا فيما يتعلق بجانبي السعر والجودة.

2.1.3. العراقيل المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية: يمكن حصر أهم هذه العراقيل فيما يلي:

أ) ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي: ارتفاع التكاليف يمثل عقبة جوهرية أمام الصادرات الصناعة التحويلية في الجزائر، وهناك عدة عوامل مسببة لارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي، منها ضيق حجم السوق المحلي وهذا يتعلق بتلك المشروعات الصناعية الجديدة والتي تتطلب تكنولوجيا متطورة، مع ضرورة تناسب امكانيات السوق الداخلية مع ذلك المشروع الجديد. كما أن المنتوجات الصناعية الموجه للتصدير تتطلب توظيف فيها أكثر الطرق الفنية تقدما في الانتاج، وهو ما لا يتوفر في قطاع الانتاجي الجزائري الذي يعاني من انخفاض الانتاجية وارتفاع تكاليفها، وهو ما يؤدي إلى عدم توسع المستثمرين للاستثمار في الصناعات الموجة للتصدير.

ب) التبعية التكنولوجية: تبعية التكنولوجيا في المنتوجات المصنعة يمكن حصرها في نقطتين:

- الآلات والمعدات ومختلف المستلزمات المستخدمة في التصنيع في أغلبها متأخرة جيل أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية المتقدمة.

- استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص، وهو ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المولصفات القياسية لانتاجها.

ج) انخفاض مستويات الجودة: تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية، وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة (ISO900)، الذي أصبح شرطا ضروريا للتصدير نحو الدول المتقدمة

وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي تطبق شروط نظام الجودة الشاملة على منتجات المصدرة إلى أسواقها.

د) التسويق الدولي: من المشاكل التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد، مما يخلق شعوراً بعدم الثقة في امكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها، وهذا راجع لأن أغلب المؤسسات الانتاجية الجزائرية خبرتها التصديرية لا تتعدى عشرة سنوات.

2.3. اجراءات والحلول الداعمة للصادرات غير النفطية: إن الخروج من تبعية السعلة الواحدة في التصدير وتقليل درجة الانكشاف الاقتصادي، يتطلب معالجة تلك العراقيل، وذلك باتخاذ مجموعة من اجراءات والحلول التي تساهم في الرفع من مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، ومن هذه اجراءات نجد:

1.2.3. بناء ادارة وطنية للنشاط التصديري: فكرتها زيادة تفعيل ادارة الوطنية التي تشرف وتطور تسيير قطاع التصدير وقادرة على قيادة العمل الوطني لترقية الصادرات، وتملك الآليات الفعالة لمتابعة وتنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة، ويكون هدفها ازاحة أشكال العثرات بدءاً من مرحلة الانتاج مرورا بمرحلة التجهيز والتعبئة والتغليف والنقل، وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن غيرها إلى غاية وصول المنتوج للمستهلك في الأسواق الدولية.

2.2.3. خلق مناخ استثماري محفز: تكتسي السياسة الاستثمارية دزرا مهما في توجيه الاستثمار نحو القطاعات التصديرية من خلال الاعتماد على منح العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين لضمان وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار التصديري تكون حافزاً لجلب

الاستثمارات الأجنبية، وعليه يجب العمل على توفير عناصر الجذب للمستثمرين والمصدرين لخلق مناخ استثماري محفز (على الرغم من عديد الامتيازات الممنوحة إلا أنها غير كافية)، من خلال توفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتوفير الاستثمارات في البنية التحتية كوسائل النقل والاتصالات.

3.2.3. سياسات تحسين جودة الصادرات: الارتقاء بجودة الصادرات عامل مهم لدخول في الأسواق العالمية والانتشار بها، ومن أجل الوصل إلى ينبغي الأخذ العديد من النقاط بعين الاعتبار:

إقامة شبكات الانتاج للتصدير، بمعنى ربط مجموعة من المؤسسات المتميزة في القطاع الصناعي ودعمها وضمان تموينها بمستلزمات الانتاج والطاقة وتكاليف النقل وحصر هذه المؤسسات دون غيرها زيادة جودة وكمية صادرات هذه المؤسسات التي تنشط في ظل هذه الشبكات.

وضع برامج تدريب تهدف إلى رفع قدرات المصدرين الجزائرين وتوفير خدمة الاستشارة لمساعدة المصدرين للتعرف على الأسواق الخارجية بواسطة خبراء التصدير.

انشاء المعاهد المتخصصة في تقديم الدعم الفني للمشاريع التي توجه منتجاتها للتصدير، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة.

التشجيع المعنوي للمنتجين والمصدرين كتأسيس جائزة لأفضل المنتجات المصدرة.

إعداد وتوفير الدراسات والمعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية.

4.2.3. التمويل والتأمين الصادرات: ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري بأسعار فائدة ميسرة من خلال دعم وزيادة موارد المؤسسات المالية المتخصصة زتنويع نشاطها لضمان المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها الصادرات غير النفطية، ويجب ألا يشمل ذلك المصدرين فقط، بل يمتد لتغطية كافة الصناعات والخدمات التي تتعلق بالتصدير كتأمين وغيرها، ومما لا شك فيه أن تغطية هذا الجانب إنما ينعكس على دعم قدرة المصدرين الجزائرين في دخول الأسواق العالمية.

5.2.3. التسويق والترويج: يكتسي الجانب التسويقي أهمية كبيرة في ترقية صادرات أي دولة، وعليه من المهم العمل على إعداد استراتيجيات تسويقية تعتمد على نظم

معلومات التصدير لتقييم الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية والتنبؤ بالطلب الخارجي عليها، وتشخيص الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية للتعرف على المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية أكبر لدعمها، والمنتجات التي تعاني من مشاكل فنية وانتاجية للسعي إلى تطويرها، كما يمكن الاستعانة بالشركات الدولية المتخصصة في التسويق.

كما أن دعم الجانب الترويجي، وذلك بالاستعانة بالمعارض التجارية والتي تعتبر من بين أهم الوسائل المتداولة لزيادة فعالية الجانب الترويجي، وعليه يمكن الاعتماد عليها في مساهمة في تطوير وترويج المنتجات الوطنية من خلال وضع برنامج رسمي وطني للمشاركة الجزائرية في التظاهرات الاقتصادية في الخارج، والذي يتيح التواجد في أشهر المعارض العالمية كمعرض "برلين" و "هانوفر" (هناك أكثر من 800 معرض تجاري حول العالم في السنة). يضاف إلى المعارض الاعتماد على تشجيع المؤسسات المحلية على فتح مكاتب تجارية في الأسواق المستهدفة.

عموما هناك عدة اجراءات اتخذتها الجزائر ممثلة بوزارة التجارة، حيث نجد تنفيذ بعض الاجراءات والتي تمس ترقية الصادرات غير نفطية سواء من حيث التحفيزات الجبائية بالإضافة إلى ترقية الجانب التسويقي والترويجي للصادرات الجزائرية. ويمكن استخرج بعض النقاط التي تم ادرجها في "دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث نجد "صندوق الخاص لترقية الصادرات" (FSPE) والذي يقدم دعما ماليا للمصدرين في عمليات الترقية والترويج لمنتجاتهم عبر الأسواق الخارجية، وذلك في المجالات الآتية[1]:

المشاركة في الصالونات، المعارض والصالونات المختصة في الخارج، وكذا مشاركة الشركات في المنتديات التقنية الدولية، حيث يتكفل الصندوق:

- 80%من تكاليف المرتبطة بمشاركة مسجلة ضمن البرنامج السنوي الرسمي لمساهمة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية في الخارج.
- 50% من التكاليف مرتبطة بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية في الخارج بصفة فردية.

(1) وزارة التجارة، دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، ص ص: 95-96، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.algex.dz/index.php/ar/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9

- 100% من التكاليف المرتبطة بمشاركة ذات طابع خاص، بناء عللا قرار سياسي أو على اثر انشاء مكتب وحيد.

النقل الدولي عند التصدير المنتوجات القابلة للتلف أو ذات الوجهات البعيدة:

- 50% من تكاليف النقل الدولي للمنتجات سريعة التلف.
- 25% من تكاليف النقل الدولي للمنتوجات غير الزراعية ذات الوجهات البعيدة.

الأعباء المرتبطة بدراسة تحسين نوعية المنتوجات والخدمات الموجة للتصدير:

- 50% من الأعباء المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية للبحث عن منافذ للمنتجات الجزائرية.
- 25% من الأعباء المرتبطة بإعلام المصدرين عن امكانيات وفرص التصدير.
- 50% من الأعباء المرتبطة بالدراسات المخصصة لتحسين النوعية وتكييف المنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

إعداد تشخيص التصدير، وإنشاء خلايا تصدير داخلية:

- 50% من تكاليف اعداد تشخيص التصدير.
- 50% من تكاليف انشاء خلايا التصدير داخلية.

تكاليف الاستكشاف في الأسواق الخارجية المدعمة من طرف المصدرين، وكذا الاعانة المخصصة للتمركز الأولي للواحدات التجارية في الأسواق الخارجية:

- 50%من الأعباء المرتبطة بالاستكشاف في أسواق التصدير الخارجية.
- 10%من مستحقات التمركز الأولي للوحدات التجارية، بعنوان حضور تجاري فردي على مستوى الأسواق الأجنبية.
- 25% من تكاليف انشاء أولي لمجمع من الشركات بعنوان حضور تجاري جماعي على مستوى الأسواق الأجنبية.

طبع ونشر الدعائم الإعلامية لترقية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال:

- 50% من تكاليف طبع ونشر الدعائم الاعلامية لترقية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- 50% من التكاليف المرتبطة باستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

انشاء العلامات التجارية، وحماية المنتجات المخصصة للتصدير في الخارج، وكذا لتمويل الميداليات والأوسمة الممنوحة سنوياً للمصدرين الأوائل ومكافآت الأبحاث الجامعية التي ساهمت في تحسين أو استحداث منتوجات موجهة للتصدير:

- 50% من تكاليف انشاء العلامات التجارية.
- 10% من تكاليف حماية المنتوجات المخصصة للتصدير في الخارج.
- 100% من تكاليف انجاز الميداليات والأوسمة الموجهة للمصدرين الأوائل.
- 100% من تكاليف منح المكافآت للأبحاث الجامعية التي ساهمت في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير، حيث يتم التكفل 80% من تكاليف تطبيق برامج التكوين المتخصصة في تقنيات التصدير.

الخاتمة

مما سبق طرحه، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات، والتي نوردها فيما يلي:

أولا) الأزمة النفطية الراهنة، كانت لها أثار كبيرة على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تراجع في مختلف المؤشرات الكلية من ناتج محلي إجمالي، حدوث عجز في رصيد الموازنة العامة والميزان التجاري، تراجع احتياطات الصرف الأجنبي، وكذا تراجع رصيد "صندوق ضبط الإيرادات".

ثانيا) تستحوذ الصادرات النفطية على مجمل الصادرات، مما يستوجب ضرورة الاسراع في ترقية الصادرات غير النفطية، وتفادي أثار السلبية للازمات النفطية على الاقتصاد الوطني.

ثالثا) درجة الانكشاف للاقتصاد الجزائري خلال الأزمة النفطية الراهنة مرتفعة تتراوح ما بين 49% و 57%، وسبب ذلك يعود إلى التركيز على تصدير سلعة واحدة هذا من جانب الصادرات (حتى بانخفاض اسعار النفط يبقى النفط المستحوذ على اجمالي الصادرات)، أما الجانب الواردات لا يزال الاقتصادي الوطني غير قادر على تغطية السوق المحلي بالمنتجات، مما جعل فاتورة الواردات مرتفعة حتى زمن الأزمة النفطية.

رابعا) العمل على ايجاد آليات تساهم في ترقية الصادرات غير النفطية، وذلك لا يكون الا من خلال بناء قاعدة انتاجية صلبة، تكون فيها المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها الفعال الرئيس لبناء تلك القاعدة.

خامسا) إن اصدار القوانين المحفزة للصادرات غير النفطية لا تكفي لوحدها، بل يجب العمل على تطبيقها وحماية المنتج المحلي من المنافس الخارجي، من خلال فرض رسوم جمروكية عليها، وكذا العمل على اقامة شراكات مع المؤسسات الأجنبية وجذبها للاستثمار محليا بدلا من استيراد منتجاتها مع ضرورة منحها امتيازات خاصة.

سادسا) تعزيز دور "صندوق الخاص لترقية الصادرات" من خلال زيادة التعريف به لدى المؤسسات النشطة، وجميع الفاعلين داخل الاقتصاد الوطني، لأن هذا الصندوق يتكفل بالعديد من المصاريف التي تشكل عائق أمام المؤسسات الجزائرية في تسويق وترويج بمنتجاتها في الخارج، كما أنه يمنح المؤسسة المستفيدة امن خدماته، اكتساب خبرات وتوجهات لم تكن متاحة فيما سبق؛

سابعا) إن ترقية الصادرات غير النفطية، لا يكون إلا من خلال اكتساب ميزة مكتسبة لا ميزة نسبية كما هو عليه الحال حاليا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ومن أجل الوصول إلى الميزة المكتسبة، يجب العمل على اكتساب تقنيات الانتاج الحديثة، والاهتمام أكثر بالعامل البشري وتوفير له جميع ظروف التحصيل العلمي والتكويني، وكذا الاحتكاك بالخبرات المحلية والدولية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): التوزيع الهيكلي للواردات خلال الفترة (2011 إلى 2015)

الجدول 17 : تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليون دولار أمريكي)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	9 261	8 483	9 013	10 550	8 946
الطاقة	1 094	4 659	4 139	2 720	2 247
المواد الأولية	1 676	1 729	1 732	1 812	1 489
المواد نصف المصنعة	10 047	9 994	10 642	12 301	11 482
التجهيزات الفلاحية	364	310	477	629	638
التجهيزات الصناعية	15 091	12 793	15 233	18 115	16 369
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	6 890	9 400	10 539	9 894	8 243
أخرى	1 986	3 682	2 686	2 998	2 672
المجموع الجزئي :	**46 409**	**51 050**	**54 461**	**59 019**	**52 086**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	518	519	523	651	563
المجموع :	**46 927**	**51 569**	**54 984**	**59 670**	**52 649**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	355	315	404	323	238
الطاقة	71 661	70 584	63 663	58 362	33 081
المواد الأولية	161	168	109	110	107
المواد نصف المصنعة	660	618	492	1 173	1 111
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	1	0
التجهيزات الصناعية	35	32	29	16	18
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16	19	16	11	11
المجموع الجزئي :	**72 888**	**71 736**	**64 713**	**59 996**	**34 566**
أخرى	0	0	0	0	0
المجموع :	**72 888**	**71 736**	**64 713**	**59 996**	**34 566**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 227	1 153	1 050	1 634	1 485
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	20,0	16,6	16,5	17,9	17,2
التجهيزات الصناعية	32,5	25,1	28,0	30,7	31,4
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	14,8	18,4	19,4	16,8	15,8
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,7	1,6	1,6	2,7	4,3

المصدر : بنك الجزائر؛ المديرية العامة للجمارك

170

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سابق ذكره، ص 170.